من اجل نجاح سياستها هذه ، وبالتالي محاولة تقييم احتمالات نجاحهـــا او فشلهـــا :

١ ــ ان اول ما تراهن عليه الحكومة الاسرائيلية في سياستها الاقتصادية الجديدة هو جذب الاستثمارات اليهودية والاجنبية في ظل سياسة الانفتـــاح الكلي وازالة الرقابة على العملة الصعبة والاجراءات الاخرى التـي كانـت تشكل رادعا امام المستثمرين · ان الاستثمار الخارجي والداخلي هو الوسيلة الرئيسية ، في نظر المسؤولين الاسرائيليين ، لعودة استئناف النمو الاقتصادي المتوقف تقريبا ، والقضاء على البطالة · الا ان هذا يتوقف على امرين اساسيين اولهما يتعلق بربحية الاستثمارات الجديدة ومنع اتساع الطلب المحلي ، والثاني بوضع اسرائيل الامني ، خاصة بالنسبة الى المستثمرين الاجانب · وهاتـان النقطتان تشجعان على جذب المستثمرين من الخارج ، رغم ادعاءات وزيـــر المالية الاسرائيلي ، بأن الاستثمارات ستتدفق على اسرائيل في ظل السياسة الجديدة · والمراهنة على توسيع الاستثمارات كحل اساسي لاعادة دفع عجلة التنمية لا مكان لها في وضع اسرائيل الحالي ·

٢ ــ تؤكد وزارة المالية ان السياسة الجديدة ستؤدي الى تحسين العجز في ميزان المدفوعات في اسرائيل ، الذي بلغ حتى نهاية سنة ١٩٧٧ ٦ر٢ مليـــار دولار (انخفض بـ ٧٠٠ مليون دولار عما كان عليه في سنة ١٩٧٦ · وقد نفى وزير المالية ان يكون هذا ناتج عن تحسن في وضع اسرائيل التجاري ، وانمـا بسبب تأخير بعض المشتريات في وزارة الدفاع (٢٠) ، وذلك بواسطة تقوية الصادرات وخفض الواردات · ولكن هذا الهدف لن يتحقق على المدى القصير على الاقل ، بسبب المصاعب الكثيرة التي تعاني منها الصناعة المعدة للتصدير، وهي المصاعب التي ازدادت اثر تطبيق السياسة الجديدة · فقد اعلن بنـــك اسرائيل ان بعض الفروع الصناعية ، التي تنتج نحو ٣٧٪ مـــن مجمـــوع الصادرات الصناعية ، قد وجدت نفسها بعد بدء تطبيق السياسة الجديدة ، في وضع سيء من ناحية قيمة الصرف الفعلية بالنسبة للصادرات ، بالمقارنة مـع وضعها قبل ذلك ، حيث انخفضت ارباحهـا بنسب تصـل الى ٢ر٥٪ (٢١) · والسؤال هو هل تسكت الحكومة على هذا الوضع ، خاصة ان نجاح سياستها متوقف على تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الانتاج المعد للتصدير ؟ امام الحكومة ثلاثة احتمالات ، اولها عدم اتخاذ اي اجراء ، بحيث تترك هذه المصانع (التي لا تستطيع التصدير حسب قيمة الصرف الحالية ، وهي ١٥ ليرة للدولار) وشأنها ، فأما ان يتحسن وضعها الانتاجي او تقفل · ولكن اقفال تلك المصانع لا يبدو امرا بسيطا ، بسبب دورها في التصدير الصناعي وفي تشغيـل الايدي العاملة · ومثال على ذلك صناعة النسيج (وتشكل منتوجاتها نحـــو ٦ر١٦٪ من الصادرات الصناعية) وهي مركزة في مناطق الاعمار وتستخـدم